



ابن عساكر في «تاريخ مدينة دمشق» والمنهج العلمي لتحقيقه ونشره

د. فخر الدين قَباوة(*)

ابن عساكر في تاريخه:

كان العلماء المسلمون قد شاركوا في مسيرة الحضارة الإنسانية، فصدر عنهم ما تميَّزوا به من موضوعات علمية وضعوا أُسسها نظرًا وتطبيقًا كتواريخ البلدان(١)، إذ بسطوا أعمالًا جليلة تحملك على الظن أن كل مدينة إسلامية وضع لها العلماء تأريخًا وسردوا تراجم مَن سكنها أو زارها مِن عالم أو سيِّد أو نبيل. بل إنك لترى عن البلد الواحد عدَّة مؤلَّفات، كالذي عُرف عن مكَّة المكرمة والمدينة المنوَّرة والقاهرة وبغداد وحلب الشهباء وكثير من العواصم المشهورة(٢). ثم تجد ما كان خاصًّا بمدينة دمشق من نحو: «تاريخ أبي زُرعة الدمشقي» و«تنبيه الطالب وإرشاد الدارس» لمحيي الدين النُّعيمي، و«الروضة الغناء في دمشق الفيحاء» لنعمان بن عبده.

وبين هذه المصنفات كان في القرن السادس الإمامُ ابن عساكر(٣)؛ الحافظ علي بن الحسن بن هبة الله الشافعي المولود سنة ٤٩٩، قد شرع يجمع

(*) باحث سوري.

(١) الفهرست ١٩٧، كشف الظنون ٢٧٦ - ٣١٠، إيضاح المكنون ٢١١ - ٢١٨، الأعلام ١٠: ٢٨٠ - ٢٨٦.

(٢) انظر نهر الذهب في تاريخ حلب ١: ٧ - ١٠.

(٣) وفيات الأعيان ٣: ٣٠٩ - ٣١١، تاريخ مدينة دمشق ١: ١٤ - ٢٥.

ما سيؤلف منه «تاريخ مدينة دمشق»، فأمضى قرابة ٤٠ سنة في التلقِّي والرواية والتصنيف حتى سنة ٥٥٩ التي جاء تسجيلها على نسخة من السِّفر العظيم، بخط ابنه القاسم. وبهذا صار مجموع الكتاب ٨٠ مجلدًا، بيَّضها ابنه القاسم بخطه(١). وقد تابعه العلماء بما يغنيه في عدَّة أذيال، وما يختصره ويختار منه في بضعة عشر كتابًا(٢).

والمعروف في نهج المحدِّثين للتأليف أن يبدأ أحدهم بتلقِّي الروايات والأخبار، ثم يرسم خُطَّة التأليف بما يناسب العنوان المختار . وعلى ذلك سار ابن عساكر - وهو من كبار الحُفَّاظ والمحدِّثين - فتلقى من علماء عصره ما تحصَّل منه مصنَّفات غفيرة ، أشهرها ما انتظم في سِفر لمدينة دمشق، جمع فيه تاريخ الشام وفضائلها وما يتضمَّنه هذا التاريخ من منزلة لها وخصائص، وما في دمشق من خُطط ومساجد وكنائس وأبواب ودور وأنهار وأقنية، وما يلزم ذلك من تمهيد بعرض للسيرة النبوية المشرَّفة، وما يتعلق به من تراجمَ لمن حل في دمشق أو اجتاز بنواحيها من الواردين، منسوقة بحسب الترتيب الألفبائي للأسماء، مع تقديم ما هو مفضَّل كالأحمدِين قبلَ من اسمه إبراهيم، ثم يختم ذلك بمجلد خاص لتراجم النساء.

وبذلك قدَّم للتاريخ عملًا تعجز عنه العُصبة أولو القوَّة وكثير من الأجهزة الحديثة، أملاه على ابنه القاسم في نسق منهجي دقيق. فهو يبدأ كل موضوع بتلخيص مضمونه، ثم يُفصِّل عرض ذلك بما عنده من المعلومات، ويختمه بما يحتاج إلى تحديد زمن للولادة والوفاة أو منزلة علمية.

---

(١) ذيل الروضتين ٤٧.

(٢) كشف الظنون ٢٩٤، تاريخ مدينة دمشق ١: ٣٧ - ٣٨.

وخلال عرضه هذا يسرد معلومات، كثيرٌ منها لا يُرى في مصنَّف آخر، ويفسِّر الغريب والمعاني وبعض مسائل علوم القرآن والعربية[1] ويتعقَّب الأوهام، ولا ينسى العناية بنصوص المتن أيضًا[2]، واقتراح تصويبات كثيرة لا قليلة كما ادَّعى بعض الباحثين[3].

والتوجُّهات التي سلكها في هذه العمليات المنهجية أنه تلقَّى تلك الروايات عن ألف وثلاثِمِائَةِ شيخ وثمانين شَيْخَةً[4]، غالبًا ما تتصل أسانيدها بالنبي ﷺ، وفي كلٍّ منها حلقات الرُّواة، ولكل راوٍ صفات متعددة. وقد وصلتْ إليه هذه الروايات بخلافات تعبيرية في الأداء، حتى لتقف على الرَّاوي الواحد في مجموع الأسانيد، قد ورد ذكره في كل منها بلفظ يخالف وروده في غيره فتظنُّه إنسانًا آخر.

وفي هذه الروايات النَّصِّيَّةِ ضروب من التباين، لا يستطيع تلقِّيها وأداءها إلَّا العالم من الحُفَّاظ الكبار. تصوَّر معي: كم تحتاج هذه المعلومات من الذاكرة والخبرة والأمانة للمرور بين خطوطها بوفاء وإخلاص؟ ثم إذا أصاب أحدَ خطوطها اضطرابٌ فمن ذا الذي يستطيع تسديده وتقويمه وإعادة نسقه، إن لم يكن الحافظ ابن عساكر نفسه أو من هو في منزلته أو أرفع منه؟

وقد غابت هذه الظاهرة بغِناها عن بعض المحدِّثين، فظنوا أن ابن عساكر يتعمَّد نشر اختلاف التعبير، ليُظهر قدراته ويُجهد القارئ. ومِن ثَمَّ

(١) ينظر ٢٣٩ - ٢٤٣، ٣٥٣ - ٣٥٤ من المجلد ١١ لتاريخ دمشق. وعليه نحيل ما نسرد بعدُ من أرقام صفحات دون مصدر.

(٢) ص ١٦٢، ١٨٣ - ١٨٨، ٢١٥، ٢٢٢، ٢٦٠، ٣٠٠، ٣٢٠.

(٣) انظر تاريخ دمشق ١ : ٣٥.

(٤) معجم الأدباء ١٣ : ٧٦.

صاروا يروِّجون ذلك الظن بين طلَّابهم ليُعرضوا عن دراسة «تاريخ مدينة دمشق»، مع أنه نموذج فذٌّ بين منجزات العالم، وهو يمثِّل الخدمة العلمية العُظمى لسُنَّة الرسول ﷺ ولأحاديثه المشرَّفة ولتأريخ المدن، ولنهج التوثيق الذي جرى عليه رجالاتُ الإسلام في كثير من الأعمال المباركة.

أما تلك الخلافات التعبيرية عن العنصر الواحد، في قول ابن عساكر، فمصدرها اختلاف شيوخه فيما يحفظون من النصوص والألفاظ كما تلقَّوها، نقلها إلينا كما وردت عليه بالوفاء والإتقان.

وهكذا تابع عمله المبارك في التحديث، وصنَّف ما لديه من «تاريخ مدينة دمشق» في سِفر مبارك، أخرجه مرتين[1]: إحداهما كانت في ٥٧ مجلدًا والأُخرى في ٨٠، تضم ستة عشر ألفَ ورقة[2]، ثم أملَى ذلك على ابنه القاسم، فشرع الابن البارُّ في تبييض ما لديه وأنهاه في نسخة هي أوثق ما يكون[3]؛ لأن أكثرها من إملاء المؤلِّف نفسه على ابنه ومراجعته واطلاعه. وبعد وفاة الوالد أراد ابنه هذا توثيق روايات الكتاب، فراح يَلقى شيوخ أبيه ويراجعهم فيما نُسب إليهم من الروايات، ويسجِّل بقلمه ما وصل إليه من معلومات تؤكِّد صحَّة ما أورده الوالد مِنَ التلقِّي والأحكام والأسانيد والمتون والتوجيه.

وبهذا صار بين يدَي القاسم نسخة عالية التوثيق بما أضاف إليها من التعليقات والإشارات المؤكَّدة، هو راوٍ لها عن أبيه، ثم توالى النُّسَّاخ والعلماء يتخذون ما يتيسَّر لهم من أجزاء الكتاب. لكن كثرة الحروب والكوارث

(١) انظر منهج التحقيق للمخطوطات العربية ٢٠١.

(٢) سير أعلام النبلاء ٢٠: ٦٥.

(٣) فهرس المكتبة الأزهرية ٥: ٣٧٨.

والسطو على خزائن علوم الإسلام أبادت معظم ذلك، وأبقت أجزاء موزَّعة في مكتبات العالم لا ترى فيها ما يشكِّل نسخة واحدة تامَّة للتحقيق العلمي الدقيق .

مسيرة النشر للكتاب:

في القرن الماضي ظهرتْ بوادر تلك المسيرة، فوردت عدَّة صفحات في العدد الثامن من مجلة «المجمع العلمي العربي»[1] الكريم لعام ١٩٢٨ تحت عنوان «تاريخ أو أُسطورة». وهي من الجزء الثامن عشر من تاريخ ابن عساكر، فيها خبر عن أمير المؤمنين عمر بن الخطاب ﷺ . وبعد بضع وعشرين سنة، أي: في منتصف القرن الماضي، رأى ذلك المَجْمَعُ المبارك أن يشرع في تحقيق ما يتيسَّر من هذا الكتاب الفذِّ، فوَضعتْ لجنة النشر الكريمة من أعضائه منهجًا علميًّا دقيقًا للعمل، سنذكر قواعده بعدُ إن شاء الله تعالى، وكُلِّف بعض أساتذتنا الكرام بالتنفيذ، فصدرتْ عدَّة مجلدات من العشَرة الأُوَل في بضع عشْرة سنة. وذلك باعتماد أصحِّ الأجزاء المعروفة حينذاك من مخطوطات الكتاب وأقدمها، لأنها بخط القاسم ابن المؤلف، كما ذكرنا قبل، ومقروءة مرتين، وفي متونها وحواشيها إثبات السَّماعات بالتفصيل.

ثم توقَّف النشر بعد تلك المجلدات المسنَدة الموثَّقة، لِما ظهر بعدها في بقية النُّسخ من خلل ونقص وطمس واسْوِدادٍ وتَقطُّع واضطراب وتصحيف وتحريف، ولافتقاد ما يسدِّد خطوات العمل فيها، وكان سعيٌ في تحقيق بضعة مجلَّدات لا يُعرف ما انتهت إليه ولا مستواها العلمي.

---

(١) انظر إحياء التراث وتحقيقه ونشره للدكتور صلاح كزارة ١٠ - ٢٨ من مجلة اللغة العربية بدمشق، العدد الخاص بالمؤتمر السنوي الثامن تحت عنوان: «نحو رؤية معاصرة للتراث».

وبعد خمس عشْرة سنة رُئي أن تُهمل تلك المجلَّدات المختلَّة وما نُتج عنها، فتَجدَّد النشاط الكريم بنشر ما له نسخ مناسبة، وصدر عن ذلك تسعة وثلاثون مجلَّدًا أرقامها من ٣١ إلى ٦٩. وهو جُهد مشكور يمثل الغاية النبيلة من التحقيق والاهتمام البالغ الذي يستحقُّه هذا المؤلَّف التاريخي العظيم.

وبين ثنايا هاتين المرحلتين الكريمتين من النتاج العلمي المتميِّز كانت مَساعٍ متفرِّقات في شيء من المجلَّدات المضطربة، ثم صدر من ذلك جزء تحت عنوان «تراجم النساء» عن دار الفكر في بيروت سنة ١٩٨٢، وما جاء عن «المتنبِّي عند ابن عساكر»، وهو منقول من كتاب «الإبانة عن سرقات المتنبِّي» للعَمِيدي محمد بن أحمد، أنجز تحقيقه الأستاذ محمود محمد شاكر سنة ١٩٨٧، ونشره ضمن كتابه: «المتنبِّي رسالة في الطريق إلى ثقافتنا».

ومن خلال تلك الجهود المذكورة، لمستْ دور النشر الأهمِّية التِّجارية لـ«تاريخ مدينة دمشق»، فكان أن صدر عن دار الفكر أيضًا ما هو معروف من مجلدات الكتاب كله، بما فيها من خلل واضطراب، وبأساليب هزيلة مِنَ النشر السُّوقي الرَّخيص، قام بقِسمه الأول السيد علي شيري عام ١٩٩٤، ثم أُعيد نشر مجموع الكتاب في ٨٠ مجلَّدًا بعناية السيد محب الدين عمر العمروي سنة ١٩٩٨، وفي سنة ٢٠٠١ أصدرت دار إحياء التراث العربي في بيروت مجموع الكتاب أيضًا في ٧٥ مجلَّدًا بجهود السيد أبي عبد الله الجنوبي، معتمدًا ما كان في المطبوعة الأولى لدار الفكر وشذرات من النُّسخ المعروفة.

وقبل هذه العمليات الأخيرة كانت مؤسسة المحمودي في بيروت قد شرعت سنة ١٩٧٨تصدر عدَّة أجزاء خاصَّة من الكتاب، تضمُّ تراجم

الإمام عليٍّ والحسن والحسين وزين العابدين ومحمد الباقر وأبي هريرة ﷺ، بزيادات من الأخبار والأقوال ليس لها أصل في «تاريخ ابن عساكر»، واستمر ذلك حتى عام ١٩٩٨.

وكان في عام ١٩٨٤ قد صدر عن مؤسسة الرسالة ببيروت كتيِّب تحت عنوان «مِن الضائع مِن معجم الشعراء للمَرْزُباني» بجهود الدكتور إبراهيم السامرَّائيِّ، وفيه بعض نُثارٍ من: «تهذيب تاريخ دمشق الكبير» لابن عساكر.

ثم كان في عام ١٩٩٦ أن نشر المعهد الملَكي للدراسات الدينية بمشاركة دارَيِ الشروق في عَمَّان ورام الله كتابًا تحت عنوان «سيرة السيد المسيح لابن عساكر الدمشقي»، بجُهد السيد سليمان علي مراد، وفيه من الجهل والتخليط ما يتعذَّر تَتَبُّعه وسَرْدُه.

وهكذا استُلَّت عناوين جانبية متعدِّدة من الكتاب ونُشرت، فكان منها أيضًا لحُميد بن ثور الهلالي، وأبي الفتح البُسْتي، والراعي النُّمَيْري، وعبد الله ابن عباس، والزُّهْري.

وفي عام ١٩٨٩ أصدر المجلس الأعلى لرعاية الفنون والآداب والعلوم الاجتماعية، في وزارة التعليم العالي بدمشق، كتاب «ابن عساكر في ذكرى مرور تسعِمائَةِ سنة على ولادته»، فجاء فيه نصوص من تاريخه نشرها بعض المستشرقين: الأول تحت عنوان «وثيقة معاصرة لنور الدين»، وهي ترجمة حياته لابن عساكر، والثاني عنوانه «رواية الحديث في سورية في العهد الفاطمي»، والثالث والرابع إشارتان إلى: تراجم مستلَّة من كتاب ابن عساكر، وما يتعلَّق منه بخليج القُسْطَنْطِينيَّةِ.

وبين سنَتي ١٩٩٩و ٢٠٠٨ صدر «معجم الشعراء من تاريخ ابن عساكر» في ٨ مجلدات، عن دار الفكر المعاصر ببيروت ودمشق، مستخرَجًا

من ذلك السِّفر الكريم، بجهود الدكتور حسام الدين فرفور وصَحْبه، وإشراف الدكتور شاكر الفحَّام، وفيه من التصحيف والتحريف والتقحُّم ما لا يعلم حدوده إلَّا الله ﷻ . وأخيرًا ظهر سنة ٢٠٠٨ الجزء المتمِّم للخمسين خاصًّا بأمير المؤمنين عليٍّ بن أبي طالب ﷺ .

وفي ذلك العام صارت مدينة دمشق عاصمةَ الثقافة العربية، فرأت الإدارة الكريمة لمجمع اللغة العربية أن تشارك في الاحتفاليَّات بإصدار المجلَّدات الباقية من «تاريخ مدينة دمشق»، ورغبتْ إليَّ أن أُساهم في ذلك، مع مَن أختارُه من العاملين في ميدان التحقيق بمدينة حلب، فلبَّيت الرغبة شاكرًا الثقة الغالية، ورشَّحت لذلك زملائي: الدكتور أحمد فوزي الهيب والدكتور صلاح كزارة والدكتور فاروق إسليم. وقد تكرَّمَتِ الإدارة الفاضلة بالموافقة على هذا، ثم كلَّفتني بالإشراف مبدئيًّا على تحقيق ثلاثة مجلَّدات، هي الحادي عَشَرَ والثاني عَشَرَ والثالثَ عَشَرَ ، واختارت لي أولَها أحقِّقه بنفسي. وبذلك قلَّدتني مشكورة وسامًا رفيع المقدار وجميلًا من الإكرام لا يُنسى.

وفي الاجتماع الأول لمباشرة العمل في المجمع المكرَّم أطلعَنا الإخوة المتَّصلون بأصول السِّفر الخطِّية على نسختين رديئتين، وذكروا لنا وجود نسخ أُخرى جيِّدة تيسِّر التحقيق العلمي القويم للأجزاء المتبقية. ولقد رأينا في هذا العمل إكرامًا آخر أعظم، هو خِدمتنا للحديث المشرَّف وصاحبه الحبيب ﷺ ولعلمائه وحفَّاظه ورُواته العظام. فقراءة مثل هذه النصوص هي بنفسها عبادةٌ لله - جل وعلا - وصُحبةٌ كريمة لرسوله ﷺ ولرجال علوم الحديث وأعمالهم المباركة. فكيف إذا كان العمل في تحقيق تلك النصوص وإخراجها إلى الناس بثوبٍ علمي سديد، وفي ذلك قراءات لكل عبارة وكلمة مرارًا وتكرارًا، وترداد بالمئات والآلاف للصلاة والسلام على

الشفيع المشفَّع، ومع كل منها صلوات علينا لا تحصى منه ومن المولى سبحانه وتعالى.

وهكذا انطلقنا بسرور لا مزيد عليه، نتابع جمع الموادِّ والوسائل اللازمة، وكلنا أمل أن ننجز تحقيق المجلدات الثلاثة في آخر العام المذكور، ليكون مظهرًا لائقًا بالاحتفاليَّات المستمرَّة في مدينة دمشق الفيحاء.

النُّسخ الخطِّيَّة:

المعروف في علم التحقيق أن النشر العلمي يعتمد نسخًا منسوبة تتصل بالمؤلف أو بمن هو قريب منه كالتلاميذ والشيوخ، وموثَّقة بالأسانيد والقراءات والسَّماعات والمعارَضات والإجازات وخطوط العلماء الأثبات وتواريخ التصنيف والنَّسخ والتملُّك[1].

ولَمَّا قررتْ إدارة المجمع الكريمة في منتصف القرن الماضي نَشْرَ «تاريخ مدينة دمشق»، ووضعتْ منهجًا علميًّا للتحقيق، ثبَتَ في الأذهان أن ذلك مبني على مجموع نسخ تقدِّم الأساس المطمئنَّ الرَّكين. وقد ذكر شيوخنا الأكارم الذين باشروا ذلك العمل ما كان بين أيديهم من بقايا النُّسخ الخطِّية، فإذا هو أجزاء متفرِّقة مما في[2]:

١- نسخة مكتبة الأزهر الشريف، قُرئت مرَّتين على المؤلف وسمعها ابنه منه، وقرأ هو نفسه بعضها، وهي بخط ابنه القاسم وعليها تعليقاتٌ بخطه وثبَتٌ ببعض السماعات، وتاريخ انتهاء كتابتها سنة ٥٦٠هـ.

٢- نسخة المكتبة الظاهرية بدمشق من وقف سليمان باشا العَظْم،

(١) علم التحقيق للمخطوطات العربية ١٨٢ - ١٩٦.

(٢) انظر تاريخ دمشق ١: ٤٦ - ٤٨ والقسم الأول من السيرة النبوية منه (ل)، ١٠: ٥٠٧ - ٥١٢، ٣٢: ١٩ - ٢٠، ٦٠: (ب - د)، ٥٠: (هـ).

ونسخة المتحف البريطاني، وتاريخ الكتابة سنة ١١١٨ و١١١٩هـ.

٣- نسخة ثانية في المكتبة الظاهرية من وقف أسعد باشا بالخياطين، تاريخ نسخها سنة ١١٦١هـ.

٤- نسخة في مكتبة جامعة كمبردج.

٥- نسخة في مكتبة أحمد الثالث بإستانبول، نسخت في القرن العاشر.

٦- نسخة دار الكتب المصرية بالقاهرة، وهي صورة ثانية من نسخة أحمد الثالث.

٧- نسخة البِرزالي بخطِّه، في مكتبة خُدابَخْش بالهند، سمعها البرزالي على ابن أخي المؤلِّف، وعارَضها بالنُّسخة الأولى من «تاريخ مدينة دمشق».

٨- نسخة مرَّاكش في خزانة ابن يوسف، وهي في الخزانة العامة بالرباط.

٩- نسخة مكتبة جامعة ييل، تشبه نسخة أحمد الثالث وأقل منها سقطًا وتصحيفًا، تاريخ نسخها سنة ١٠٩٥هـ.

١٠- نسخة تونس، في مكتبة جامع الزيتونة.

١١- نسخة باريس، في المكتبة الوطنية.

هذا ما هو معروف من بقايا النُّسخ بين أيدي شيوخنا الأكارم، وهم يحقِّقون الأجزاء المذكورة قبلُ من «تاريخ مدينة دمشق».

وعندما شرعنا نحن في العمل تبيَّن أن النُّسَخ الجيِّدات المذكورات فيما مضى لا علاقة لها بما كُلِّفناه، فأطلعَنا الزملاءُ الكرام العارفون بما عندهم من المخطوطات على ما يتعلَّق بعملنا، فإذا هو اثنتان رديئتان جدًّا، كما ذكرنا قبل، مع وعدهم إيانا بتصوير نسختين جيِّدتين فيما بعد لتسديد العمل. وما كان منَّا إلَّا أن درسنا ما في النُّسختين الباليتين، على أمل أن ترسَل إلينا

النُّسختان الصالحتان ويُنجز ما تعهَّدنا به في ختام العام المحدَّد. ولكنْ تعذَّرتْ علينا متابعة العمل لِما في النُّسختين لدينا من قصور، إذ كان منهما عندنا ما يلي[1]:

نسخة أحمد الثالث: وهي مجموعة من الأوراق كُتب عليها بقلم معاصر: «هذه الأوراق مأخوذة من نسخة: «د»، ولا تُعرف تجزئتها». وكان نصيبي منها الورقات ٢٥٠ - ٣١٠، والتصوير حصل في قسمين: أولهما غائم وموشَّح بالسَّواد والطَّمس في الحواشي وبين الأسطر والكلمات، والثاني غائب الحروف والتراكيب والتعبير، تتعذَّر قراءتُه وتبيُّنُ كلماته، وكل صفحاته مختلَّة التنسيق ومرقَّمة بأرقام على اضطراب نَسَقها، فبذلنا الجهود المضنية أنا والسيد الدكتور محمود حسن - أكرمه الله - حتى استطعنا إعادتها إلى وضعها الحقيقي.

هذا كله مع خروم وبياضات كثيرة في القسمين، بعضها بنقص كلمات أو عبارات، وبعضٌ لفَقْد أسطر، وبعضٌ واسع المدى يستغرق صفحات أو عشرات. وقد انتهى الجزء الثاني والأربعون بعد المائَة من هذه النُّسخة في آخر ترجمة جميل بُثينة[2]، لتبدأ ترجمة جميل بن أبي مُخارق بالجزء التالي، وقد أشرتُ إلى كل ذلك في التعليقات على النص[3].

ولتعسُّر ما نعاني في تذليل الصِّعاب، شكونا ما نحن فيه إلى إدارة المجمع الموقَّرة فأرسلتْ إلينا صورة ثانية من هذه النُّسخة، وهي ذات الرقم (٦) مما ذكرنا قبل، ومحفوظة بدار الكتب المصرية بالقاهرة، وتصويرها

(١) انظر الجزء ١١ من تاريخ ابن عساكر (ظ - دد).

(٢) انظر ٢٦٨.

(٣) في ص ١١٤، ١١٥، ١٢٩، ١٤٦، ٢٠٨....

أفضل من الأولى، لكنه مصغَّر في شيء من السَّواد والخروم نفسها أيضًا، وقد ساعدتنا مع ذلك كلِّه على تبيُّن بعض ما خفي من معالم الأولى.

نسخة سليمان باشا: وهي آخر المجلدة الخامسة من ذات الرقم (٢) مما ذكرنا قبل بالمكتبة الظاهرية، ونصيبي منها الورقات ٢٨١ - ٣٦٠، وتصويرها جيِّد واضح، حتى إن شيوخنا الأفاضل كانوا يعتمدونها أصلًا فيما أصدروا من الأجزاء التي تضم بعضًا منها. ولكن دراستنا لها كشفتْ فيها عن عواوير من تصحيفات وتحريفات وتصرُّفات كثيرة بحذف وزيادات، مع إخلال في استخدام مصطلحات الرواية والأسانيد واستبدال رمز التحويل: «ح» بكلمة «حينئذ» أو «انتهى».

والخروم التي في نسخة أحمد الثالث حاصلة في هذه أيضًا، مع زيادة بافتقاد ورقة في ص ٢٢٠ من كتابنا الذي حققناه، ونقص ١١ ترجمة بين صفحة ١٧٨ و٢٠٩ منه، وإقحام أكثر من ٢٠ سطرًا في ص ٦٢ هي من ترجمة ثَوْبِ بن تُلْدة بعدُ. وفي صفحة ١٧٨ أيضًا جاء النص التالي: «وَقْف حضرة الوزير الحاج سليمان باشا على مدرسته العامرة، لطلبة العلم الشريف، بشَرْط ألّا يخرج منها. أحسنَ الله عواقبه. آمين».

وقد استعنَّا بهذه النُّسخة رامزين إليها بالحرف: «س». ثم تجد في نسخة عاطف أفندي صورة مطابقة لنسخة سليمان باشا، مع رداءة ظاهرة وخلاف يسير وافتقاد التعبير عن وَقْفها، وقد رمزنا إليها بالحرف: «م».

نسخة كمبردج: هي بضع وعشرون ورقة منها أُرسلت إليَّ وحدي، أولها ترجمة تميم بن عبد الله، فتميم بن عطية، فالبدء بترجمة تميم بن محمد بن الحجَّاج، ثم يكون فيها خرم يستمرُّ حتى منتصف ترجمة ثابت بن عَجْلان، وتنتهي الورقات بأواخر ترجمة جابر بن عمرو، حيث يُذكر تمام الجزء

الثالث من «تاريخ ابن عساكر». وما في هذه الأوراق شبيه جدًّا بمضمون نسخة سليمان باشا، لكنه أصحُّ عبارةً وأدق تعبيرًا عنِ المصطلحات العلمية، فأفادنا كثيرًا في التصويب والترميم، وقد أشرنا إلى نسخته بالحرف: «ك».

منهج التحقيق:

كان علينا - نحن الثلاثة - أن نكتفي بما تحصَّل بين أيدينا من نُسخ، وأن نعمل بتوجيهٍ واحد ما أمكن، متَّكِلينَ على الله ﷻ . وقد أغنانا أساتذتُنا الأكارم، فيما حقَّقوا من أجزاء «تاريخ مدينة دمشق»، بما قدَّموه من تعريف بابن عساكر وكتابه الفائق، وتوصيف لنسخه الخطِّية المعروفة بما فيها من خطوط ومِسطرات وتجزئة، والمنهج القيِّم لتحقيق نصوصه، فَكفَوْنا مؤونة التكرار والتفصيل. ولذا تجاوزنا ذكر تلك الموضوعات الفنِّية الأساسية، وتوزَّعنا العمل المقرَّر وما عندنا من المخطوطات، فكان نصيبي من ذلك هو الجزء الحادي عشر من السِّفر المبارك، يبدأ بتتمَّة ترجمة «ثابت بن أقرم»، وينتهي بترجمة «حاجب القرشي». ثم افترقنا لدراسةِ الأوضاع الحالية للنسخ والتوصُّلِ إلى نهج مناسب في التحقيق المبارك.

وبعد اجتماعات ومُدارَسات ومراجَعات تبيَّن لنا أن نسخة أحمد الثالث، على رداءة مظهرها وتنوُّع تصويرها وسوئه، هي أصحُّ من نسخة سليمان باشا في عبارات النصِّ وألفاظه، كما ذكرتُ قبل، وأدقُّ تعبيرًا عن ذلك في علم الرواية بالتزام تقاليد الأسانيد والرموز العلمية المعتمدة، وأقدم تاريخًا في النَّسْخ، وفيها زيادات كثيرة جدًّا تستغرق عددًا كبيرًا مِنَ التراجم، كما هي الحال في نصيبي من تحقيق الكتاب. وعلى هذا فهي أجدر من نسخة سليمان باشا بأن تكون أصلًا في التحقيق.

ومن ثَمَّ كان بيننا حوار مطوَّل فيما ترجَّح لدينا من ذلك؛ لأن ما ظهر لنا يخالف إجماع شيوخنا من قبل على تقديم نسخة سليمان باشا الغنية بالعواوير، وليس مِنَ اليسير هذا الخلاف. غير أنَّ متابعة الدراسة والنقد والتقويم للنسختين، أثبتت لنا ما ذهبنا إليه، فاعتمدنا نسخة أحمد الثالث **أصلًا**، وسجَّلنا أرقام ورقاتها في هوامش الصفحات، وجعلنا نسخة سليمان باشا رديفةً تساعد في التصويب والضبط والتحقيق.

ومع هذا كانت شكوانا تتوالى على رئاسة المجمع الموقَّرة، لقصور ما عندنا عن إخراج نص محقق بوفاء، فتكرَّمتِ الإدارة مشكورة بإيفاد أحد العاملين عندها إلى القاهرة، فعاد بصورة ثانية لنسخة سليمان باشا من دار الكتب المصرية، هي طِبق الأولى مع خلاف يسير، وأصلها في مكتبة عاطف أفندي بإستانبول. ثم هي أردأ مِنَ الأولى، ولكنها تُسْعِف في بعض عمليات التحقيق.

ثم أُرسِلتْ إليَّ وحدي السِّتُّ والعشرون ورقة من نسخة مكتبة كمبردج، وهي تبدأ بما له صلة بعملي في أواخر الورقة ٢٥٤ من الأصل بعد نقص كثير وقع في أول ترجمة «تميم بن محمد بن الحجَّاج»، وشبيهةٌ جدًّا بنسخة سليمان باشا، وتنتهي بختام الجزء الثالث منها. وقد رَمَّمتْ هذه الورقات بعضَ ما في النُّسختين بصورهما الأربع مِنَ الخَلَل. وبقيتْ سائر النُّسخ لا يستفاد منها؛ لأنها محفوظة في غرفة «ابن عساكر» من دار السيدة سُكينة الشهابي بعد وفاتها، تنتظر الإفراج عنها.

وبهذا تعقَّدت أمور العمل وتراكمتِ المشكلات في النص، دون أن نجد لها حلًّا يوصِل إلى شيء مِنَ الصَّواب النهائي، فلم نستطع أن ننجز التحقيق في عام الاحتفاليَّات بمدينة دمشق، وجاءنا خطاب كريم من

سيادة رئيس المجمع الدكتور مروان المحاسني يستنجز الوعد، فكان جوابي في ١/ ٣/ ٢٠٠٩ رجاء العذر في التأخير لأننا كُلِّفنا بثلاثة مجلدات، أعرَض أسلافنا الزملاء الأكارم عنها وتجاوزوا العمل فيها، لافتقاد الأصول الخطِّية المناسبة، إذ كل ما يتيسَّر من ذلك هو أمشاجٌ مُزجاة مختلَّة مضطربة مشتَّتة ومغمورة بالخروم والتقطُّع والبياض والسواد والتصحيف، وليس بينها جزء يقدِّم أصلًا أو فرعًا لتحقيق النص، كما هو ظاهر في نماذج عشرات الصفحات المرافقة حينذاك للجواب المذكور.

وفي خلال عملي كنت أطالع ما يساعدني على تقويم العمل وتسديده - بعون الله ﷻ - فاطَّلعتُ على ذكر نسختين خطِّيتين لهذا السِّفر العظيم، لم يستفد منهما الزملاء الأكارم في أعمالهم المشكورة الماضية ولا ذكروهما، وبلَّغتُ سيادة رئيس المجمع للسعي في تأمين تصويرهما. كانت إحدى هاتين النُّسختين قد ورد ذكرها في ص ٣٦٤ من كتاب «ابن عساكر»، الذي أصدره المجلس الأعلى لرعاية الفنون والآداب والعلوم الاجتماعية في وزارة التعليم العالي بدمشق عام ١٩٧٩، وهي في خزانة القرويِّين بفاس ضمن ٣١ جزءًا، وأعتقد أن الجزء الذي أُحقِّق بعضه حاضرٌ في هذه النُّسخة، والأُخرى ورد ذكرها في ص ٣٤٠ من ذلك الكتاب أيضًا، وهي في مكتبة جامعة كولُمبيا بنيويورك في ١٠ أجزاء. ولكن لم يتيسر لنا الوصول إلى شيء من هذا - بكل أسف - ولا منَ النُّسخ الغفيرة المنثورة في مكتبات العالم، لتقويم مسيرة التحقيق، فاعتمدنا على الله ﷻ وسِرنا في القدَر المحتوم، بهدي من واجبات المحبة والإتقان والوفاء.

كان بدأ التحقيق العملي بجعل نسخة أحمد الثالث **أصلًا** على ما ذكرتُ قبلُ، فأثبتُّ النص كما جاء فيها، مع الاحتفاظ بالرموز الفنية الواردة فيها

أيضًا لعلوم الحديث في الأسانيد والمتون والرواية والعنعنة والإجازة والنقل والمراسلة. وقد جاء فيها زيادات كثيرة كما ذكرت أيضًا، منها ٥ ورقات تضم قسمًا من ترجمة «جابر بن عمرو»، ثم تراجم: جابر الرُّعَيْني، وجابر النَّخَعي، وجارية بن أصْرَم، وجارية بن عبد الله، وجارية بن قُدامةَ، وجامع ابن بكَّار، وجامع بن مِخْنَفَ، وجانوش بن بك، وجَبْرون بن عبد الله، وجبريل بن يحيى، وجَبَلة بن الأيْهَم.

ثم كان بعد ذلك خرم كبير في الأصل والنُّسخ، يضم تراجم ٦٥ مِن أعلام مَن ذُكر في «تاريخ مدينة دمشق»، وقد وردت هذه التراجم في مختصر ابن عساكر ٥: ٣٧٤ - ٣٧٦ و٦: ١ - ١٠٧، تبدأ بجَبَلةَ بن سُحَيْم وتنتهي بجعفر بن يحيى بن خالد(١). ولم أستطع استدراك هذه التراجم لفقدها فيما بين يديَّ من النُّسخ.

على هذا كان وضع العمل المبارك، ثم عارضتُ ما عندي مِنَ الأصل بما جاء في نسخة سليمان باشا، وما في نسخة عاطف أفندي، وبأوراق نسخة كمبردج. ومع ذلك، فقد أغفلتُ بعض ما اختلفت فيه النُّسخ من لفظ الجُمل الدعائية والتعظيم بعد لفظ الجلالة والرسول الكريم، ومن تصحيف أو تحريف أو إخلال أيضًا، لكثرته وعدم جدواه.

(١) في الجزء ١٢ من مطبوعة دار إحياء التراث ص ٣ - ٧١ وردت زيادة تراجم ٥٣ من الرجال: ترجمة جرير بن عبد الله بن جابر وما بعده إلى ترجمة جعفر بن يحيى بن خالد. ولأن هذا كله ليس له في الأصل والنسخ نصيب وجب عليَّ إغفاله. ثم ليس هذا كله، مع ما بعده حتى «جعونة بن الحارث بن خالد»، فيما نشر من مطبوعات الكتاب ولا في التهذيب فاعتمدتُ منه ما كان في الأصل وحده. وافتقدت النصوص أيضًا إلى «جارية بن قدامة» من المختصر، وإلى «جماهر بن حميد» في التكملة، وإلى «جرير بن عبد الله بن جابر» في مطبوعة دار إحياء التراث العربي. وكل ذلك المفقود فيما ذكرتُ هو ثابت في الأصل، وادَّعى العمروي أنه لم يعثر عليه، وأن ما جاء في مختصر ابن منظور منه لا يُركن إليه. كذا مع أن محقِّق «المختصر» قد ذكر في بعض ما سجَّل اعتمادَه ذلك الأصلَ غير مرة.

ولمَّا كانت نسخة دار الكتب المصرية صورة ثانية للأصل فقد استعنتُ بها للتصويب دون رمز خاص لها، ولما كانت «**س**» و «**م**» و «**ك**» متشابهة جدًّا كأنها من أصل واحد، فهي حين تتفق في التعبير أُشيرُ إليها بقولي: «**النُّسخ**». وكذلك الحال حين تتفق «**س**» و «**م**» أكتفي للإشارة إليهما بالرمز: «**س**»، وقلَّ أن أعبر عن ذلك بقولي: «**النُّسختان**». فإذا انفردت إحدى النُّسخ الخطِّية بشيء من الخلاف أفردتها بالرمز الخاصِّ لها.

أضف إلى هذا أنني ربما استعنت بمطبوعة السيد شيري مع الرمز إليها بحرف «**ش**»، وبمطبوعة العمروي وبمطبوعة الجنوبي والمعجم أيضًا، مع العلم أن غير مطبوعة المجمع المبارك من «تاريخ مدينة دمشق» لا يُطمأنُّ إلى شيء من الصواب فيه، بل كثيرًا ما يُضلِّل الدارسُ والباحثُ والمحقِّقُ بالأوهام والهنَاتِ والتقحُّماتِ والتصرُّفاتِ الفاضحة، إذ لم يقم على تحقيق أو جهد علمي محمود.

والآن وبعد سعي مضاعف مبارك في ثلاث سنوات، أستطيع أن أقول بشيء من التهيُّب: إنني حقَّقت مجلَّدًا صغيرًا من هذا السِّفر العظيم، مستهديًا بالنهج الذي رسمتْه لجنة المجمع الفاضلة، وبما أضافه بعض أساتذتنا الشيوخ من لمسات عملية مشكورة وبالنسق التنظيمي للفهارس الفنية. ففي عام ١٩٥١ شُرع في المجمع العلمي العربي بنشر هذا التاريخ، فحدَّدَتِ اللجنة المختصة في العمل «أن الغاية من تحقيق الكتاب هو تقديم نص صحيح. لذلك يجب أن يُعتنى باختلاف الروايات، وأن يُثبت ما صح منها»، مع الاستعانةِ بمصادر تاريخ دمشق وما نقل عنه، والإيجازِ في التعليقات، وضبطِ الأعلام، وتفسيرِ الغريب، وتوظيفِ بعض علامات الترقيم ، وترقيم سطور النص، وجعْل الآيات الكريمة ضمن قوسين

مزهَّرين، وإغفال تخريج الأحاديث الشريفة[1]. وأنت ترى أن بعض هذا النهج أنفاسٌ استشراقيةٌ، لا يجوز اعتمادها في تحقيق التراث الإسلامي. ثم أضاف أساتذتنا الكرام توجُّهات عملية أُخرى فيما نشروا، وأتبع ذلك الزميلُ الكريم الدكتور أحمد فوزي الهيب في المجلدة الثانية عشرةَ بعض اللمسات الفنية[2]، فاعتمدت مجموع ما رُسم ليكون العمل على وِفاقٍ في المنهج والصورة العلمية الرائقة.

على أنني لا بد أن أذكر ما اعترضني من ذلك النهج وزياداته في مراحل العمل، واستعصى عليَّ إجراء بعضه بالدقَّة التامَّة حتى عدَّلتُ صورته وأدخلتُ فيه ضروبًا من التوجيهات، كي يناسب مصنَّفاتِ السُّنَّة النبويَّة المشرَّفة وأساليبَ إيراد الأسانيد والنصوص المتداخلة في أسفار الحديث المطهَّر وشروحه، وكي يتيسَّر توظيفه للبحث العلمي أو الأدبي. وكلي رجاءٌ أن يتأمَّل إخواني هذه التوجيهات ليتبيَّن لهم وجه الصواب فيها، أو يضيفوا إليها ما يرمِّم نقائصها دون ذيول مفتعلة، ويجعلوا ذلك نهجًا متَّبعًا في تحقيق كتب الصِّحاح والسُّنن والمسانيد والمجاميع وما يتعلق بها من شرح واستدلال وإعراب واقتباس. وها أنا ذا أورد بعض ما تيسَّر لي من ذلك:

١- تمييزُ العناوين العامَّة بجَعْلها في أول صفحة منقطعةً عما قبلها، وبفراغ صغير قبل العنوان في أول الصفحة للدلالة على ذلك التميُّز.

٢- توزيعُ عناوين التراجم بنسق متدرِّج في حجم الحروف، ليكون للعنوان العامِّ حرف أكبر وللخاصِّ صغير وللفرعي أصغر، مع اختيار أقل ما يمكن للعنوان من عبارة المؤلف، وجَعْل الباقي ضمن ما بعده.

(١) انظر مقدمة المجلد الأول من تاريخ مدينة دمشق، وعلم التحقيق للمخطوطات العربية ١٤٠.
(٢) تاريخ مدينة دمشق ١٢: ٥-٧.

٣- اختصارُ العناوين الجانبية المقحمة في الحقل الهامشي ما أمكن، وتقليل عددها بجمع الأشباه والنظائر منها في التعبير الموجز الوافي، وجعلها مطلقةً من الأقواس التي كانت حاصرة لها فيما نُشر من التاريخ المذكور.

٤- إغفالُ الحقل الهامشي الوحشي الذي كان يلتزمه الأساتذة الكرام في صفحات الكتاب، ليسجلوا فيه أرقام عدد أسطرها. وهو عمل يُجهد الكتاب بزيادات وأرقام لا يحتاج إليها إلَّا المستشرقون. وقد سمحتْ لنا إدارة المجمع بإغفال ذلك مشكورة.

٥- تمييزُ الفِقرات التي تتضمن نصًّا جديدًا بعد نهاية ما قبلها - بجعل حروف الكلمة الأولى من كل فقرةٍ ذاتَ حرف أسود قاتم. وسترى ذلك في نماذج نوردها بعدُ.

٦- ضبطُ الأسماء الأعلام والنصوص القرآنية والنبوية والشعرية ضبطًا مناسبًا، لتمييز المفردات والأسماء والألقاب والكُنى المتشابهة بعضها عن بعض، ولتعيين معاني العبارات ومضامين الكلام والسياقات المختلفة. ويكون في ذلك استغناء عن ضبط ياءِ النسبة والسكونِ غير الواجب ولاماتِ التعريف وهمَزاتِ الوصل وهمَزاتِ القطع غير المضمومة في أول المفردات والفتحةِ قبل الألف أو تاء التأنيث[1].

٧- وصلُ عنوان الترجمة بما بعده من التعريف لصاحبها، لأنه تتمَّة في موقع «خبر» لجملة واحدة مبتدأها أول كلمة من العنوان، كما هو متَّبع في مصنَّفات التراجم والطبقات وجارٍ عليه الإمام ابن عساكر تقليدًا لشيوخه

(١) ينظر ص ٢٣٥ - ٢٣٨ من كتابنا: علم التحقيق للمخطوطات العربية.

وأسلافه[1]، وليس استئنافًا كما يظن بعض الناشرين والقرَّاء. مثال ذلك ما تراه في النماذج الثلاثة التالية:

أ - ثابت بن جعفر بن أحمد

أبو طاهر النهاوَندي المُقرئ. سمع أبا عليٍّ الأهوازي المُقرئ، وحدَّث بصُورَ. سمع منه غيث بن عليٍّ.

ب - ثُرَيَّا بن أحمد بن الحسن

ابن ثُرَيَّا أبو القاسم الأَلْهاني البزَّاز. حدَّث عن أبي عليٍّ الحُسين بن إبراهيم بن جابر بن أبي الزَّمزام. روى عنه أبو سعد إسماعيل بن عليٍّ السمَّان، وعليُّ بن محمد الحِنَّائي، وعبد العزيز بن أبي طاهِر، وأبو القاسم بن أبي العلاء.

جـ - ثابت بن عبد الله بن الزُّبير

ابن العوّام بن خُوَيلد بن أسد بن عبد العُزَّى بن قُصَيٍّ أبو مُصعَب، ويقال: أبو حَكْمة، الأسدي.

حدَّث عن سعد بن أبي وقَّاص وقيس بن مَخْرَمَة. روى عنه إسحاقُ والد عبَّاد بن إسحاق ونافعٌ مولى عبد الله بن عُمر. وفَد على عبد الملك بن مروان ثم وفد على سُليمان بن عبد الملك، فأدركه أجلُه في رجوعه.

فإن كان انقطاع بين عنوان الترجمة وما بعده وجب الفصل، كما ترى فيما يلي:

(١) أما إذا كان التعريف مطوَّلًا بسرد الشيوخ الكثيرين الذين روى عنهم المذكور، والتلاميذ الكثيرين الذين روَوا عنه، فإننا نضطر إلى تقسيم ذلك بما يناسب الفقرات المعتدلة.

أ - [تتمَّةُ ثابتِ بن أقرَمَ]

أخبرَنا أبو بكرٍ محمَّدُ بن عبد الباقي: **أنا** الحسن بن عليٍّ: **أنا** محمَّد بن العبَّاس: **أنا** أحمد بن معروف: **أنا** الحُسين بن الفهم: **أنا** محمَّد بن سعد: قال محمَّد بن عُمر: حدَّثني عبد الملك بن سُليمان، عن ضَمرةَ بنِ سعيد، عن أبي سَلمة بن عبد الرحمن، عن أبي واقد اللَّيْثي.

ب - حاجِبُ القُرَشي

حكى يزيد بن ربيعة، عن ربيعة بن يزيد، ونحن معه في جَنازة في سوق التَّمَّارِينَ، ونحن مع إسماعيل بن عُبَيد الله وحاجِبٍ القُرَشي.

٨- وضعُ ما أُضيف إلى عبارة الأصل بين قوسين معقوفتين، والتعليق على ذلك بأنه «تتمَّة» من النُّسخ أو «زيادة» من غيرها. وربما أغفلنا التعليق على ما زدناه استظهارًا لترميم ما يقتضيه سياق التعبير أو المعنى.

٩- ذِكرُ أسماء البحور الشعرية في التعليقات للأبيات الواردة في المتن، ووصلُ الكلام المتصل بما بعد الشعر دون قَطْعه، لجعلهما فقرة واحدة، خلافًا لما فرضته الأجهزة المعاصرة المخرِّبة واعتاده الناشرون جميعًا، وفصْلُه بفراغ لموضع كلمة في فِقرة جديدة إذا كان غير متصل. ومثال الحالين فيما يلي:

أ - خرج عليَّ محمَّدُ بن عليٍّ، وهو يقول: «ما ظننتُ أن تلد النساء مثلَكَ، يابنَ الزُّبير»، ثم تمثَّل:

إذا اللهُ أبقَى سَيِّدًا لِعَشِـيـرةٍ   فدَبَّرْتَها، حَتَّى تَكونَ المُؤَخَّرا

ولم يلبث أن خرج عبد الله بن الزُّبير وهو يقول: «لله دَرُّكَ يابنَ الحَنَفِيَّة! فما رأيتُ كاليوم رجُلًا»، ثم تمثَّل البيتَ الذيَ تمثَّله محمَّد بَن عليٍّ.

ب - عاش ثَوْبُ بنُ تُلْدةَ الأسدي، من بني والبةَ بن الحارث بن ثعلبة ابن دُودان بن أسد بن خُزَيمة، عشرين ومِائَتَي سنةٍ، وأدرك مُعاوية بن أبي سُفيان، وقال في ذلك:

وإنَّ امرَأً قَد عاشَ عِشرِينَ حِجَّةً، إلَـى مِائَتَـينِ، كُلُّها هُـوَ دائـبُ
لَرَهنٌ لأحـداثِ المَنـايا، وإنَّما يُلَهِّيهِ، في الدُّنيـا، مُنـاهُ الكَواذِبُ

قال أبو حاتم: قال ابن الكلبي: سمعتُ أبي يقول: أدرك ثوب بن تُلدة مُعاويةَ، فدخل عليه فقال له: ما أدركتَ؟ وكم عُمرُكَ؟ قال: لا أدري.

١٠- تفسيرُ الغريب مِنَ المفردات والتراكيب بلفظها ما أمكن، دون التعرُّض لغير ذلك مِنَ الأشباه والنظائر والأدلَّة والشَّواهد كما يفعل كثير مِنَ الناشرين الأغرار، مع عدم الإحالة على المصادر اللغوية، إلَّا إذا كان التفسير خاصًّا بما نُقل منه.

١١- إثباتُ العبارات التي ظاهرُها خطأ في التعبير، مع التعليق عليها بالتوجيه النحوي المناسب. وقد عالج بعضَ هذا ابن عساكر - رحمه الله - ولكن الكثير الكثير بقي غُفْلًا قد يُوهِم الخطأ أوِ اللحن، فعلَّقنا عليه بما يحلُّ الإشكال. ومن ذلك حذف الفاء الربطة للجواب وأمثال[1]: ثلاثة أعين، وخمسة وعشرون غزوة، والجيش الذين، وتقُولها المسلمون، وتلقَوني، وامتليتُ.

١٢- خلافُ المحدِّثين للغويين والنحاة في الأسماء الأعلام المركَّبة

(١) ينظر ما جاء في ص: ١٤ و٣٨ و٤٦ و٥٥ و٦٣ و٧٦ و٨٤ و٨٥ و٩٣ و٩٨ و١١١ و١٣١ و١٣٣ - ١٣٤ و١٤٦ و١٤٧ و١٥٢ - ١٥٤ و١٥٦ و١٥٧ و١٧٢ و١٨١ و١٩١ و٢٠٠ و٢١٨ و٢٢٧ و٢٣٥ و٢٣٦ و٢٤٩ و٢٥١ و٢٥٣ و٢٥٤ و٢٥٧ و٢٥٩ و٢٦٠ و٢٩٠ و٣٠٤ و٣٠٨ و٣١٢ و٣٢٠ و٣٢٦ و٣٢٨ و٣٥٨ و٣٦٧ و٣٦٨ و٣٧٠ و٣٨١ و٣٨٣ و٣٨٤ و٣٨٨ و٣٩٢ و٣٩٣ و٣٨٦ و٣٩٧ و٣٩٩ و٤٠٢ - ٤٠٤ و٤١١ و٤١٦.

وآخرها «وَيْه»، حملَنا على متابعة المحدِّثين؛ لأن «تاريخ مدينة دِمشق» يغلب عليه أسلوبهم، فضبطنا نحو «حَمدُويَهْ وحَفصُويَهْ وحُمارُويَهْ» - على مذهبهم[1]، كما يقتضي النهج العلمي. ثم أشكلتْ علينا هي وأمثالها، مِنَ الأعلام الأعجمية المختومة بهاء ساكنة نحو «مَنْدَهْ وماجهْ» إذا وقع بعدها حرف ساكن أيضًا. والمحدِّثون في قراءة مثل هذا السياق يقفون على آخر تلك الأسماء بسكتة، ليستأنفوا ما بعده، وإذا كان بعده همزة وصل جعلوها بلفظ همزة القطع، فاجتهدنا نحن إجراء ذلك مُجرى الممنوع مِنَ الصرف. هذا مع أن شأن «ويه» عند النحاة أيسر لأنه مبني على الكسر مثل: سِيبَوَيْهِ. والله أعلم بالصواب.

١٣- إثباتُ صوَر في التعليقات، لبعض النماذج من العبارات والأسطر الغائمة أو الخفيَّة أو المختلَّة في الأصل والنُّسخ، لبيان ما تعذَّرت قراءته، وهو كثير جدًّا اخترنا قليلًا منه للدلالة على ما عانينا فيه، وبذلنا من الجَهد والبصر والتفكير والتقدير وإرهاق الأعصاب. ترى ذلك في نحو:

«[illegible]».

[illegible]

هذا عدا عشرات المواضع التي اختلَّ فيها النص أو التعبير، فصحَّحناه

(١) المحدِّثون لا يحبون «وَيْهِ» لأنه عندهم اسم شيطان، ولهم في ذلك حديث ضعيف، فيتصرفون في اللفظ على الصورة التي أوردناها. المقاصد الحسنة ص٧٧١ وتدريب الراوي ١: ٣٣٨ وبغية الوعاة ١: ٤٢٨.

بما جاء في المصادر المعتمدة المُحال إليها في التعليقات، أو بما تيسَّر لنا اقتراحه من رحمة الله تعالى وتوفيقه.

١٤- الاحتياطُ في التعبير عما لم يرد في الأصل المعتمد وغيره مِنَ النُّسخ والمصادر، بتجنُّب لفظ «سَقَطَ» احترامًا للنصوص النبوية المقدَّسة وما يتصل بها من مثل هذا اللفظ، والتعبيرُ عن ذلك بالقول عنِ الكلمة الواحدة المفقودة: «ليست في كذا»، وعما كان أكثر من كلمة بإيراد أوله وآخره بين أقواس التنصيص مع نقاط ثلاث، إشارة إلى ما حذفناه اختصارًا، وبالتعبير عن ذلك بالقول: ليس «...» في كذا.

١٥- تمييزُ النصوص من الأسانيدِ والتفسيرِ وعباراتِ الرواية بحرف كبير للنصوص وصغير لما سواها، وبأقواس للآيات الكريمة مزهَّرة خالية من الصُّلبان المقحمة فيها زورًا وبهتانًا، وبأقواس التنصيص المناسبة لغير ذلك، كيلا يكون التباس وتداخل. وذلك نحو:

أ - قال الله تعالى: ﴿وَلَأَوْضَعُوا خِلَالَكُمْ﴾، وقال الله عَزَّ وَجَلَّ: ﴿أَلَا لَعْنَةُ اللَّهِ عَلَى الظَّالِمِينَ﴾.

ب - وكان من دُعاء رسول الله ﷺ: «اللَّهُمَّ ارزُقْني عَينَينِ هَطَّالَتَينِ، تَبكِيانِ بذَرفِ الدُّمُوعِ وتَشفِيانِي» - وفي حديث داوُد: «وتَشفِيانِ» - «مِن خَشْيتِكَ، قَبلَ أن تَكُونَ الدُّمُوعُ دَمًا والأضراسُ جَمرًا».

جـ - وعن ثُمامة بن حَزْنٍ القُشَيري قال: سألتُ عائشة عنِ النَّبيذ فدعت جارية حبشيَّة، فقالت: «سَلْ هذِهِ. فإنَّها كانَت تَنبذُ لِرَسُولِ الله ﷺ» - زاد ابن المأمون: «فسألتُها» - وقالا: «فقالَت: كُنتُ أنتَبِذُ» - وقال الصَّرِيفِيني: أنبِذُ - «لِرَسُولِ الله ﷺ في سِقاءٍ مِنَ اللَّيلِ وأُوكِيهِ»، وقال

الصَّرِيفِيني: ثُمَّ أَوكِيهِ، «فإذا أصبَحَ شَرِبَ مِنهُ». زاد الصَّرِيفِيني: وفي الحديث كلامٌ أكثر من هذا لم أضبِطْه، عن عليٍّ بن الجَعْد.

د - وخطبَنا عُمر بن الخطَّاب بالجابية فقال: يا أيُّها النَّاس، قام فينا رسول الله ﷺ مَقامي فيكم فقال - وقال ابن حمدان: مَقامي فيكم اليومَ فقال -: «أحسِنُوا إلَى أصحابِي، ثُمَّ الَّذِينَ يَلُونَهُم. ثمَّ يَفشُو الكَذِبُ حَتَّى يَشهَدَ الرَّجُلُ علَى الشَّهادةِ لا يُسألُها» - وفي حديث الباغَنْدي: «لا يُستَشهَدُ» - «ويَحلِفَ علَى اليَمِينِ لا يُسألُها. فمَن أرادَ» - زاد الباغَنْدي: «مِنكُم» - وقالا: «بُحبُوحةَ الجَنَّةِ فلْيَلزَم الجَماعةَ. فإنَّ الشَّيطانَ مَعَ الواحِدِ، وهُوَ مِنَ الاِثنَينِ أبعَدُ. ولا يَخلُوَنَّ أحَدُكُم بامرأةٍ، فإنَّ الشَّيطانَ ثالِثُهُما». انتهى حديث الباغَنْدي، وزاد أبو يَعْلَى: «ومَن سَرَّتهُ حَسَنَتُهُ وساءتهُ سَيِّئَتُهُ فهُوَ مُؤمِنٌ».

١٦- توظيفُ علامات الترقيم - وكلٌّ منها يدل على معنى جملة أو أكثر في التركيب[1]، كما ترى في النصوص المتقدِّمة والتالية من شعر ونثر - بشكل علمي منظَّم يساعد على فهم الجمل والتراكيب والعبارات. ولا سيَّما موقع علامة الاستفهام الخاصَّة به، كما في: «قلتُ: وما هي؟ جعلني الله فِداك، يا أميرَ المؤمنين. وكيف أصنع في مالي يا رسول الله؟ وكيف الصلاةُ كانت مع رسول الله ﷺ؟». وكذلك علامة التعجُّب التي لا تقع إلَّا بعد ما فيه معناه الاصطلاحي أو التعبيري، كما جاء في الصِّيغ المعروفة من لغة العرب وعلمَيِ النحو والبلاغة.

١٧- وضعُ النقطتين «:» في الإسناد للدلالة على النَّصِّ قبل ما سيورده الرَّاوي من قول شيخه، كالذي تراه فيما يلي: «**أخبرَنا** أبو القاسم

(١) انظر علامات الترقيم في اللغة العربية ص ١٣ - ٦٠.

هبة الله بن عبد الله: **أنا** أبو بكرٍ الخطيب: **أنا** أبو الحسن عليُّ بن أحمد بن محمَّد بن بكرانَ الفُوِّي بالبصرة: **أنا** أبو عليٍّ الحسن بن محمَّد بن عُثمان الفَسَوي: **نا** يعقوب بن سُفيان: **نا** عَمرُو بن عُثمان بن كثير بن دِينار: **نا** بقيَّة: **نا** ثابت بن العَجلانِ». فتكرارُ وضع النقطتين هنا، لا الفاصلة كما اعتاد أساتذتنا الأكارم فيما نشروا من «تاريخ مدينة دمشق»، هو الراجح؛ لأن ما يرد بعدهما هو قول نصِّيٌّ، والفاصلة في هذا الموقع لا تفيد ذلك، بل تفيد أن ما بعدها هو استئناف أو عطف بحرف محذوف أو ما لستُ أدري.

وقد استشرتُ في ذلك علماء الحديث والمختصِّين فيه بمدينة حلب، فكان رأيهم أن المحدِّثين يزيدون في ذلك الموقع لفظ «قال» عند القراءة لبيان المراد، وأن وضع النقطتين هو الصواب. ولذا ضبطتُ صفحة كاملة بما أشاروا، وبعثت بها إلى سيادة أمين مجمع اللغة العربية بدمشق أعرض المسألة للمداولة، فكانت الموافقة الكريمة على ذلك.

١٨- التعبيرُ عما زاده أحد المحدِّثين من اسم لشيخ تلقَّى عنه الرواية نفسَها في إسنادها المذكور، بالقول «زاد فلان»، التعبيرُ عن ذلك يعني أن الجملة حالية بين فاصلتين، لا اعتراضية بين خطَّي اعتراض كما يظن بعض الناشرين الأغرار والقرَّاء. ترى هذا في نحو: «**أنبأنا** أبو الغنائم محمَّد بن عليٍّ، ثم حدَّثَنا أبو الفضل بن ناصر: **أنا** أبو الحُسين بن الطُّيُوري وأبو الفضل بن خَيرونَ ومحمَّد بن عليٍّ - واللفظ له - قالوا: أخبرَنا أبو أحمد الغَنْدَجاني، زاد ابن خَيرونَ: ومحمَّدُ بن الحسن الأصبهاني، قالا»، وفي نحو: «**أنبأنا** أبو الغَنائم محمَّد بن عليٍّ، ثمَّ حدَّثَنا أبو الفضل الحافظ: **أنا** أحمد بن الحسن والمبارك بن عبد الجبَّار ومحمَّد بن عليٍّ - واللفظ له - قالوا: **أنا** أبو أحمد، زاد أحمد: ومحمَّدُ بن الحسن، قالا».

فمثل هذا تكون فيه جملة «زاد» حاليَّة، والتقدير: «زائدًا ابنُ خيرونَ، وزائدًا أحمدُ»، وما بعدَ الجملة المذكورة هو مما جاء في روايتَي ابن خيرونَ وأحمد. فإذا جُعلت تلك العبارات بين خطَّي اعتراض أوهمتْ أن ما بينهما هو زيادة في إسناد آخر لا صلة له بها ذُكر قبلُ. وهذا النَّسق الإسنادي غير ما يورده الرُّواة من زيادات في رواياتهم اعتراضًا أوِ استئنافًا، كالقول:

أ - زاد ابن المُسلِمة في رِوايته: وقال أيضًا جميل في ذلك:

وأيُّ مَعَــدٍّ كانَ فَيءُ رِمـاحِــهِ كَما قَد أفأنا، والمُفاخِرُ مُنصِفُ؟

ب - وأخبرَنا خالي أبو المَعالي محمَّد بن يحيى بن عليٍّ القاضي: **أنا** عليُّ ابن الحسن بن الحُسين الفقيه: **أنا** أبو العبَّاس أحمد بن محمَّد بن الحاجِّ الشاهد قراءة عليه وأنا أسمع: **أنا** أبو الفضل محمَّد بن عبد الرحمن بن عبد الله بن الحارث قراءة عليه بالرَّملة: **نا** الحسن بن أحمد بن حبيب الكِرماني: **نا** عبد الله بن واقد الباهلي -ح- قال: **وأنا** أبو العبَّاس الإشبيلي قال: **ونا** أبو الحُسين ثَوابة بن أحمد بن عيسى الموصلي إملاء: **نا** أبو يَعْلَى أحمد بن عليٍّ بن المثنَّى: **نا** عبد الله بن محمَّد بن واقد الباهلي أبو محمَّد المؤدِّب: **نا** أبو حبيب الغَنَوي، عن بَهْزِ بن حَكيم، عن أبيه، عن جدِّه قال:

قال رسول الله ﷺ: «ثَلاثةٌ لا تَرَى أعيُنُهُمُ النَّارَ» - زاد ابن الحارث: «يَومَ القِيامةِ»، ثم اتفقا فقالا ـ: «عَينٌ بَكَت مِن خَشْيةِ الله، وعَينٌ حَرَسَت في سَبيلِ الله، وعَينٌ غَضَّت عَن مَحارِمِ الله».

١٩- التقيُّدُ برموز الإسناد كما جاءت في أساليب المحدِّثين وكما ثبَت في الأصل الخطِّي المعتمد، وإغفال ما جاء في غيره إلَّا إذا كانت له دلالة خاصَّة. فـ «**أنا**» بمعنى: أخبرَنا، و«**نا**» بمعنى: حدَّثَنا، نجعلهما بلون قاتم لتمييزهما من الكلمات الأُخرى. ونضبط ما جاء من «أخبرَنا» و«حدَّثَنا»

بفتح الحرفين الأخيرين مِنَ الفعلين، لئلَّا يُظنَّا بالسكون. وكذلك التقيُّد بألفاظ العنعنة والقول كما جاء في الأصل أيضًا.

٢٠- جعلُ الرمز «ح» بلون قاتم كذلك، وهو يَرِد بين أسانيد متن واحد، للتحويل من إسناد إلى آخر. نعم لقد اختلف علماء الحديث في تفسير هذه الحاء، فقيل: هي رمز لفظ «صحَّ» أي: الإسناد التالي صحيح فلا غلط ولا سقط، لئلَّا يُتوهَّم أن حديث الإسناد الأول قد أُغفل ذِكره نسيًا أو جهلًا، ولئلَّا يُركَّب الإسناد الثاني على الأول فيُجعلا واحدًا. وقيل: هي مختصرة من لفظ «حائل» حائلة حاجزة بين الإسنادين، أو مختصرة من كلمة «الحديث»، وكأن المراد هو: الحديث الحديث. وقد توهَّم بعضهم أنها «خ» لبيان أن ما بعدها إسناد آخر للمتن نفسه[1]. ومذهب الجمهور ما ذكرنا قبلُ، مِنَ النصِّ على أن ما قبلها وما بعدها هما لحديث واحد هو التالي بعدُ.

وعلى هذا فالمراد بـ «ح»[2] هو جملة اعتراضية بين عبارات الإسنادين المذكورين قبلها وبعدها، بمعنى: هنا تحويل من إسناد إلى آخر. وقد أَلِف أساتذتنا الأكارم فيما نشره مجمع اللغة العربية الكريم من «تاريخ مدينة دمشق» أن يقطعوا التعبير، ويثبتوا الـ «ح» في أوَّل فقرة جديدة. وهذا يوهم ما حذَّر العلماء منه، أي: الظنَّ أن الإسناد الأول لا يُعرف متن حديثه. فالواجب إذًا أن يعبَّر بما يحقِّق المراد الاصطلاحي ضمن الأسانيد. أعني الاعتراض بين الإسنادين. ولذا أوجبنا على أنفسنا أن نضع الحرف «ح» بين

(١) شرح التبصرة والتذكرة ١٦٢، فتح المغيث في شرح ألفية الحديث ٢: ٢١٦، المصباح في أصول الحديث ١٨٧.

(٢) كثيرًا ما وهم ناسخا «س» و«م» في فهم هذا المصطلح، وعبرا عنه بالقول: «حينئذ» أو «انتهى». ونحن أغفلنا الإشارة إلى كثير من ذلك في التعليقات، لوفرته.

خطَّيِ اعتراض، متابعِين سَرْدَ الأسانيد على أنها لمتنٍ واحدٍ[1]، كما ترى فيما التالي:

أخبرَنا أبو بكرٍ محمَّدُ بن عبد الباقي قال: قُرئ على أبي الحسن عليِّ بن عيسى بن إبراهيم الباقلَّاني المُقرئ: **أنا** أبو بكر محمَّد بن إسماعيل بن العبَّاس إملاء، وأخبرنا أبو الحسن بن البَقْشَلان: أنبأَنا محمَّد بن أحمد بن الآبَنُوسي –ح– وحدَّثَنا أبو عبد الله يحيى بن الحسن لفظًا وأبو القاسم بن السَّمَرْقَندي والمُبارك بن أحمد بن عبد العزيز قراءة، قالوا: **أنا** أبو الحُسين بن النَّقُّور: أنبأَنا محمَّد بن عبد الله بن الحُسين ابن أخي مِيمِي –ح– وأخبرَنا أبو القاسم بن السَّمَرْقَندي وأبو العلاء الخَصيب بن المُؤمَّل بن محمَّد، قالا: **أنا** أبو الحُسين بن النَّقُّور: أنبأَنا عُمر بن أحمد الكتَّاني –ح– وأخبرَنا أبو القاسم بن السَّمَرْقَندي: **أنا** أبو الحُسين بن النَّقُّور وأبو القاسم بن البُسري وأبو نصر الزَّينبي –ح– وأخبرَنا أبو المَكارم أحمد بن عبد الباقي بن مُبارك: أنبأَنا أبو الحُسين بن النَّقُّور وأبو نصر الزَّينبي، وأخبرَنا أبو المُظفَّر محمَّد بن محمَّد بن رُزَيق القزَّاز وأبو القاسم إسماعيل بن محمَّد بن الفضل: أخبرَنا الشريف أبو نصر محمّد بن محمَّد بن عليٍّ الزَّينبي –ح– وأخبرَنا أبو البركات الأنماطي: أنا عبد العزيز بن عليِّ بن أحمد ابن بِنتِ السُّكَّري، قالوا: **أنا** أبو طاهر المُخلِّص: أنبأَنا عبد الله بن محمَّد: **نا** حاجِب بن الوليد، زاد بعضهم: أبو أحمد، : **نا** الوليد بن محمَّد المُوَقَّري، عنِ الزُّهري، عن أنس قال.

*

(١) أشكل عليَّ موضعان من هذا في ص ٩ و٢١٣ ولم أجد لهما وجهًا، فجعلتهما بدء فقرتين، لعل أحد المحقِّقين يجد لهما وجه صواب. والله أعلم.

هذا ما يسَّره الله ﷻ من لمسات في عمليات التحقيق، بسطتُ وصفها وكيفية إجرائها، آملًا أن ينظر فيها زملائي وطُلَّابي، ليُغْنوا بها أساليب النشر للنصوص النبوية المقدَّسة، مضيفِين ما يحسِّن مقترحاتي هذه دون ذيول غير مفيدة، لِما يناسب المَقام المشرَّف لرسولنا الكريم ﷺ وللعمل التحقيقي المبارك. وقد استعنتُ في استخراجها وتوظيفها باستشارة طُلَّابي الأكارم، ومنهم مختصُّون في علوم الحديث والفقه والقراءات والإفتاء والأصلَينِ - شكر الله سعيهم وجزاهم خير الجزاء - فأمدُّوني بالموافقة والتأييد، وبمصادر علمية مطبوعة تزكِّي ذلك وتغنيه بالصَّواب والتسديد.

ولا أكتمكم - أيها الإخوة الأكارم - أنه عندما اطَّلع أصحابي وطُلَّابي الأحباب على أوضاع النُّسخ المعتمدة وكثرة المشكلات فيها، أبدَوا تهيُّبهم مِنَ العمل الموكَل إليَّ، ونصحوني بالاعتذار عنه؛ كراهية الوقوع في مآزق وهَنات غير لائقة بوفاء أعمالي المعروفة، وقد كدت أركن إلى نصيحتهم وراودتُ نفسي مرارًا في ذلك، ثم رأيتُني مضطرًّا إلى السير في الطريق الوَعْر المقدَّر، واعتذرتُ لهم بما كان من عقد شرعي مُلزِم. ولا أُبالغ إذا زعمت أنني قرأت هذا النص الكريم وراجعته ونظرت فيه أكثر من كل كتاب أخرجته قبل، لِتجنُّب ما في موادِّه من مشكلات ومعضلات وخبيئات تستدعي الوهَم والخَطل.

ولا أُبالغ أيضًا إذا ذكرت أنني لم أجد مثل ما في موادِّ هذا العمل المبارك، منِ اضطراب في النُّسخ لفظًا وتركيبًا وعبارة ونسقًا، ومن تصحيف وتحريف ونقص وزيادة، وتقديم وتأخير وتقحُّمات وتصرُّفات في التعبير، وأنني كنت أعالج ذلك بعون الله - جلَّ وعلا - وبروح العالم الصبور

المتقن الوفيِّ، وأنا أردِّد قول الشاعر[1]:

يَستَصعِبُ الأمرُ أحيانًا، بِصاحِبِهِ   ورُبَّ مُستَصعِبٍ قَد سَهَّلَ اللهُ

ولقد اطمأننت بعد هذه الجهود كلها أن ما أقدِّمه الآن هو أقصى مبلغ العلم ونهاية القدرات المستطاعة، وعلى الله ما لا نستطيع. فهذا منتهى الطاقة والنية الخالصة والجُهد الكبير، وأبى الله أن يتمَّ إلَّا كتابَه الكريم. ومِن ثَمَّ جهزنا الجزأين الحادي عشرَ والثاني عشرَ على غِرار ما انتهينا إليه، من صَنيع أساتذتنا وما ألهمنا الله إياه مِنَ التوجيهات، ورفعناهما إلى السيد رئيس المجمع الدكتور مروان المحاسني، فتقبلهما الزملاء بأحسن قبول وتقدير[2]، ورغبوا إلينا أن نتابع العمل لتحقيق ما بقي من السِّفر المبارك، فلَبَّى الدكتور أحمد فوزي الرغبة الغالية، وأجبت بأنه يسعدني أن ألبيها، لولا أنني مُنْهَمِكٌ في إنجاز «الإعراب المنهجي للقرآن الكريم»، وهو يقتضي مني بضع سنوات، لا تسمح لي بعمل آخر.

واللهَ أسأل أن يتقبَّل نيَّاتِنا جميعًا وخِدماتِنا للسُّنَّة المشرَّفة بأحسن القبول والإكرام، ويَهدي إخواننا العاملين في ميادين نشر النصوص المطهَّرة إلى رفع مستوى العمل والصعود به في المراتب اللائقة بمنزلته الفائقة. وهو من وراء القصد، وله الحمد والشكر أولًا وآخِرًا.

* * *

(١) انظر تاريخ دمشق ١١: ٣٦١.

(٢) نُشر الجزآن بحمد الله - تعالى - في أجمل حُلة وأجود إخراج، ولكن الفنان الذي يُشغل بمفاتن الثقافة والحضارة الغربيتين عنا وقع في أخطاء لغوية جاءت على الغلاف والصفحة المنقولة عنها أيضًا، ليحقق القول المشهور: أبى الله أن يصحَّ إلَّا كتابه.